



فضحت حركة أحرار الشام المطامع الإيرانية وتواطؤ بشار الأسد معها في سبيل تغيير الديمغرافية السورية وتهجير الأهالي من مناطقهم الأصلية، وذلك عندما أكدت في بيان لها قبيل انهيار المفاوضات مع الجانب الإيراني: "إن خطة التهجير الطائفي وتفرغ الشام وما حولها وكافة المناطق المتاخمة للحدود مع لبنان من الوجود السني أصبحت في مراحلها الأخيرة، وزبداني الصمود هي أول خطوة في آخر مرحلة ستنتهي في الغوطة الشرقية لا قدر لها. ما سبق ليس تحليلاً ولا جزءاً من نظرية المؤامرة، بل هي معلومات دقيقة لا تحتل الشك".

ودعت الحركة في بيانها إلى وضع "جميع الأطراف" أمام مسؤولياتها، وأضافت: "إن ثورة الشام ما تزال الخط الأول في مواجهة المشروع الإيراني الإمبريالي الذي يحارب في سوريا وعيونه على مكة والمدينة".

لكن حركة أحرار الشام أكدت أن الثوار واعون للمشروع الإيراني وكيفية مواجهته، ووضع حد لمساعي الأسد وإيران في ذلك، حيث جاء في البيان: "لقد اقتربت سوريا من أن تجتاز نقطة حرجة فيما يخص التقسيم وتغيير ديموغرافيتها".

– محادثات سرّية:

وأكدت مصادر مطلعة لـ"الخليج أونلاين" أنّ وفد أحرار الشام رفض الضغوط الممارسة عليه لتغيير الديمغرافية السكانية بدمشق وغوطتها، ليس من قبل إيران فقط، ولكن حتى من جانب بعض الدول الصديقة، التي حاولت إقناع الحركة للقبول بالعرض الإيراني بالانسحاب الكامل من الزبداني وسرغايا وبقيين.

وبعد انهيار المفاوضات، وانهيار الهدنة التي استمرت ليومين ومددت يوماً ثالثاً في كل من الزبداني وكفريا والفوعة، لجأت قوات الأسد لارتكاب مجازر مروعة في دوما بغوطة دمشق الشرقية، والتي تعتبر أحد أهم الأماكن التي تسعى إيران للسيطرة عليها ضمن خططها الاستراتيجية الرامية لتقسيم وتجزئة سوريا، بعد أن فشلت في قمع الثورة الشعبية، وتأتي هذه المجازر بدوما والزبداني، في ظلّ صمت عربي ودولي غير مسبوق.

هذا، وأضافت المصادر أن إصرار إيران على المطالبة بالزبداني ليس هو نهاية المطاف، بل هناك مساع إيرانية تهدف للاستيلاء على دمشق وريفها والغوطين بشكل كامل، إذ إن الغوطة الشرقية هي الهدف التالي بعد إحكام إيران السيطرة على مناطق الغوطة الغربية كالزبداني وبقيين وسرغايا، فإيران تريد إنشاء طوق كامل حول العاصمة دمشق.

– التصدي الميداني:

لؤي صافي، المفكر السياسي السوري المعروف، اعتبر أن "خلق استراتيجية توازن الرعب" هو الحل الأكثر تأثيراً في هذه المرحلة في مواجهة المخططات التي يسعى نظام الأسد لها، وقال: "لا بد من التمدد في المناطق المؤيدة للنظام بشرط استهداف القوات المقاتلة لا المدنيين".

وأضاف صافي، في حديث لـ"الخليج أونلاين": "إن إحداث اختراقات في المناطق المؤيدة للنظام سيجبره على إعادة حساباته، وسيجبر القوى الطائفية في سوريا على ممارسة ضغوط على النظام، لأنها ستشعر بالأذى الذي يذيقه النظام للمدن والقرى الرافضة لعدوانه واستبداده وفساده"، منبهاً بأهمية إبعاد عنصر الأمان والاستقرار من المناطق التي تشكل الحاضنة الطائفية للنظام، معتبراً أنه عامل أساسي لخلق توازنات رعب لدفعه إلى التراجع عن سياسة الأرض المحروقة التي يتبعها في مناطق الأغلبية السكانية.

صافي اعتبر أيضاً أن "إيقاف براميل الموت والحمم القاتلة التي يلقيها النظام على الزبداني يحتاج إلى المعاملة بالمثل،

وتهديد الحاضنة الطائفية للنظام وحلفائه في الفوعة وكفريا. من الواضح أن النظام لا يفهم إلا لغة واحدة هي لغة القوة".

– التصدي القانوني:

من جهته، أوضح محمد صبرا، الخبير في الشأن القانوني، كيفية التصدي للتهجير وعمليات التغير الديمغرافي التي يتبعها نظام الأسد وحلفائه في دمشق وغوطينها على الصعيد القانوني، مبيناً ذلك بالقول: "إن تهجير المدنيين الممارس من قبل النظام وحلفائه في سوريا، هو جريمة حرب حسب المادة السابعة والثامنة لميثاق روما المؤسس لميثاق المحكمة الجنائية الدولية. لذا ينبغي على التكتلات السياسية كافة والائتلاف الوطني السوري خاصة، إعلان إيران دولة محتلة لجزء من التراب السوري، من خلال رسالة فورية للأمم المتحدة والجامعة العربية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن".

وأضاف صبرا، في تصريح لـ"الخليج أونلاين": "في الوقت ذاته، يجب إعلان لبنان الرسمي أيضاً دولة محتلة لجزء من التراب السوري، فحسب ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك، الحكومة اللبنانية هي من تتحمل أي عمل تقوم به مليشيات حزب الله في سوريا".

الخليج أونلاين

المصادر: